مجلة الحوار
· 28 juin 2016
حوار مع:
الشخصية السياسية المعروفة القيادي في المنظمة الآثورية الديمقراطية
المهندس: بشير اسحق سعدي (الجزء الأول)
مجلة الحوار العدد 66 –كانون الثاني 2014

في البداية يسرنا في هيئة تحرير مجلة (الحوار) أن نرحب بكم ضيفاً كريما على صفحاتها بغية التحاور والنقاش، وتسليط الأضواء على همومنا الوطنية، ومجمل القضايا التي تهم مجتمعنا وتواجه بلادنا بصورة عامة, لنساهم معاً في وضع الرؤى والحلول, والعمل على نشر الثقافة الإنسانية المعاصرة، بغية إرساء أسس السلم وقيم التسامح والعيش المشترك بين كافة الأقوام، والأديان والطوائف على أرضية من الصداقة والاحترام المتبادل، ونبذ لغة العنف والإرهاب والطائفية البغيضة لإبعاد شبح الحروب، والقتل والدمار ما أمكن عن شعوبنا في هذا المشرق المنكوب بأنظمة حكم استبدادية شمولية من خلال تشجيع،وتغليب لغة الحوار على سواها واعتمادها لغة وحيدة لحل القضايا بين الامم, نظراً لقناعتنا بأن العنف والقتل عبر إستخدام القوة العسكرية الغاشمة لم تكن يوماً، ولن تصلح اليوم ومستقبلا حلولاً لقضايا الشعوب المطالبة بحقوقها، وحرياتها وكرامتها. مرة أخرى, نرحب بكم أجمل ترحيب.

س1: كيف تنظرون إلى العلاقة التاريخية بين الشعبين الكردي والكلدو آشوري - السرياني عبر القرون، وروابط الصداقة بينهما في منطقة مابين النهرين مهد الحضارات؟.

بداية أتقدم بالشكر الجزيل لاستضافتي بهذا اللقاء بمجلتكم الغراء "الحوار"، التي هي بحق بوابة من بوابات الحوار، وتلاقي الأفكار والرؤى، داومت مسيرتها في وقت كانت الكلمة الحرة محرمة وملاحقة من أجهزة الاستبداد من ناحية، ومن هيمنة الأيديولوجيا على الفكر، والثقافة والسياسة من ناحية أخرى، ساهمت مع غيرها من أدبيات - رغم كل الصعاب - في كسر حواجز وفتح ثغرات في أسوار الصمت، والكبت والخوف للعبور إلى آفاق رحبة للكلمة الحرة، وحرية للتعبير والرأي، والرأي الآخر بتنا اليوم نراه عادياً، ولم يكن كذلك قبل سنوات.
يشرفني هذا اللقاء لتبادل الرأي حول موضوع هام يهمنا جميعاً، نحن أبناء الشعبين الكوردي والآشوري السرياني، كما يهم أيضا شركائنا في الوطن المشترك. وكلنا بأمس الحاجة إلى بناء علاقات قوية ومتينة على أرضية الإحترام، والاعتراف المتبادل، والمساواة في الحقوق والواجبات، بعيداً عن نهج الإقصاء، بعيداً عن مقولة الأكثرية والأقلية، القوي والضعيف، صاحب البيت والضيف، فكلنا أبناء وطن واحد وركاب سفينة واحدة، يهمنا جميعاً سلامتها كي تبحر بنا إلى مستقبل أفضل لنا، ولأبنائنا وأحفادنا من بعدنا.
من المفيد عدم الغوص والتخندق في التاريخ والماضي، مفيد أن نفتح صفحاته فقط لنستلهم منه عبراً، ودروساً لحاضرنا ومستقبلنا، ولا نهيم ونتلهى به، وننسى حاضرنا وتغيرات الزمن من حولنا.في تاريخنا صفحات مضيئة يجب التركيز والبناء عليها، وفيه أيضاً، وهذه حال طبيعة وحركة التاريخ. صفحات سوداء ورمادية علينا التوقف عندها لمعرفة أسبابها، واستلهام العبر منها لحاضرنا ومستقبلنا. المستقبل الذي نحلم به جميعا.
الخوض في غمار سؤالنا، ومحاولة اختصاره في صفحات قليلة كمن يحاول أن يملأ ماء البحر في دلو صغير، اعتقد أننا بحاجة لأكثر من محطة حوار، وندوة يشترك فيها نخبة من المثقفين والسياسيين من شعبينا لتناول هذا الموضوع وإعطائه حقه من الدراسة والبحث، لالقاء الضوء على صفحات مطوية من مسيرة تاريخ طويلة عاشها شعبانا نموذجاً حياً للتعايش الأخوي المشترك.
أود فيما يلي التركيز على عنوان العلاقة بين شعبينا في سوريا، كمثال للعلاقة بينهما في مناطق أخرى. وقبل ذلك لا بد من إعطاء نبذة عن اللوحة الآشورية الكردية بشكل عام في الأرض المشتركة التي عاشا عليها في أرض الرافدين، وهنا سأنقل وجهة نظري وقراءتي الخاصة للموضوع.
الأرض الموزعة حالياً بين دول سوريا، وتركيا، والعراق، هي الموطن التاريخي للآشوريين السريان، بنوا عليها في مراحل تاريخية مختلفة بدءاً بالمرحلة السومرية ثم الأكادية والآشورية - البابلية حضارة، ومدنية معروفة كانت آخرها المرحلة البابلية التي سقطت عاصمتها بابل على أيدي الميديين /539 ق.م/ بقيادة كورش، سميت ما بين النهرين في الأدبيات الآشورية، وسماها اليونان "آسيريا" وميزوبوتاميا، وسماها العرب أرض الجزيرة وأحيانا أرض الرافدين. شارك الآشوريين السريان هذه الأرض في مراحل لاحقة الأكراد، والعرب، والأرمن، والتركمان، وغيرهم، جاءت هذه الشعوب عبر هجرات متتابعة أو عبر غزوات، ولمئات والآف من السنين أصبحت هذه الأرض وطنا مشتركاً للجميع.
على هذه الأرض المشتركة عاشت شعوبنا سوية، وتعايشت وفق معادلة العيش المشترك واحترام وقبول الآخر، وخير دليل على حقيقة هذه المعادلة استمرارهما في قرى ومدن متداخلة ومتشابكة، وفي أحياء واحدة في حالات عديدة. حتى وصلنا إلى منعطف حاسم، كان اندلاع الحرب العالمية الأولى، وقبل هذه الحرب ولنقل بأيام، كان الشعبان الآشوري السرياني والكردي يتقاسمان العيش سوية إلى جانب شركائهم في الأرض المشتركة، من عرب، وأرمن، وأتراك، وفرس، وتركمان، وغيرهم. كانت سهول أورومیا وسلامس وجولاميرك في إيران، وكذلك جبال حيكاري ومرتفعات طورعبدين، وماردين، وديار بكر، وخربوت، والرها، وآزخ، وسهول نينوى، ولواء الموصل في إطار الدولة العثمانية مليئة بالآشوريين السريان.
كانت نتائج الصراع الدولي، بين الحلفاء (فرنسا- بريطانيا- روسيا) من جهة، وتركيا وألمانيا من جهة أخرى، وبالأ على منطقتنا، وعلى شعوبها، وخصوصاً على الشعبين الأرمني، والآشوري السرياني، ولاحقاً على الشعب الكردي.
في خطة القوميين الأتراك- "حزب الاتحاد والترقي"- لإفراغ المنطقة من الأرمن والآشوريين السريان، والمسيحيين عموماً بما فيهم اليونانيون، تطبيقاً لمشروع قومي تعصبي نظروا فيه إلى مسيحيي تركيا بأنهم بمثابة الخاصرة الضعيفة للسلطنة العثمانية لأمنهم القومي، جرت أكبر مذبحة في التاريخ الحديث. مليون ونصف من الأرمن، ونصف مليون من الآشوريين السريان، وللأسف تم تضليل بعض الزعماء الأكراد للمشاركة في هذه المذابح بفعل التحريض الديني في إطار تحالف الدولة التركية مع النظام الإقطاعي الكردي، ما أدى أيضا لتفريغ هذه المنطقة- ما بين النهرين العليا- من الأرمن والآشوريين السريان، كان عدد أبناء شعبنا في تلك المناطق قبل بداية الحرب يناهز المليون إنسان، قتل نصفهم وهجر النصف الآخر على مراحل كنتيجة مباشرة وغير مباشرة لسياسة التمييز التركية ضد المسيحيين بشكل عام وشعبنا بشكل خاص، من سياسة التتريك، تغيير أسماء العائلات إلى أسماء تركية، تغيير أسماء القرى الآشورية السريانية لأسماء تركية، فرض ضرائب عالية على المسيحيين في الأربعينات،

فرض تدريس الديانة الإسلامية على الطلاب المسيحيين، والاستيلاء على الكنائس في القرى الخالية وتحويلها لمساجد. كنتيجة لكل ذلك لم يتبقَّ حالياً في جنوب شرق تركيا من شعبنا سوى قرابة ألفي شخص. لو لم تقع هذه المجازر لكان عدد الآشوريين السريان في تركيا الحالية عشرة ملايين إنسان، إذا أخذنا مقياس التزايد السكاني الطبيعي لهذا العدد.
بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، وخسارة تركيا وألمانيا هذه الحرب، تم تقسيم المنطقة بحدودها الحالية، ووضعت سوريا تحت الانتداب الفرنسي، وأصبحت بالتالي منطقة الجزيرة السورية الحالية المجاورة تماماً لساحة المذابح، والتي كانت شبه خالية من السكان عدا بعض قرى مجاورة للخط الحديدي، ملاذاً لمسيحيي تركيا الذين بدأوا بالنزوح إليها، كما نزح إليها الأكراد أيضاً، وخصوصا بعد ثورة الشيخ سعيد عام 1925م. وأصبحت الجزيرة موطناً جديداً لبناء حياة جديدة قائمة على قيم التسامح وإرادة العيش المشترك.
للإنسان قدرات هائلة على تناسي الماضي، وعلى العفو والتسامح، بقيت في الذاكرة الجمعية لشعبنا صورة المذابح في الحرب العالمية الأولى التي يسميها " السيفو" أو "سفر بلك" ، وإذ يتذكر بأسى ومرارة القتلة، الحكومة التركية وأدواتها، في الوقت نفسه لم ينسَ المواقف الرائعة التي وقفتْها نخب من الأكراد في رفضهم القتل، وسعيهم في حماية وتخليص إخوتهم المسيحيين في تلك الأيام الصعبة. فكما يتذكر شعبنا بمرارة جريمة (سيمكو الشكاكي) باغتياله ببيته البطريرك (مار بنيامين شمعون) بعد دقائق من توقيعهما المشترك على اتفاقية صداقة وتعاون عام 1918م، يتذكر شعبنا بايجابية "الملا سعيد" الذي وقف إلى جانب الآشوريين السريان منددا بالجرائم المرتكبة ضدهم، وقد ذكره القنصل الروسي بايران (فاسيلي نيكيتن) في كتابه "الكرد" حيث يقول:"كان الملا سعيد واحداً من بين الكثيرين من الكرد المثقفين، وقف دون خوف أو وجل ضد صيحات الجهاد المقدس. وقد أوقف بسبب من مواقفه تلك من قبل السلطات التركية وقدم للمحاكمة لأنه أفتى بعدم شرعية نعت تلك الحرب بالجهاد المقدس"، وقد قال في معرض دفاعه عن نفسه أمام المحكمة: "إنني لست مسؤولاً بموجب أحكام الشريعة ولا بموجب القوانين الوضعية لأنني لم أجد في شريعتنا ما يأمر بقتل أناس أبرياء لا يؤذون أحداً. .. فإني أعتقد أن تقوى شيخ الإسلام وعلمه وكذلك عدالة الخليفة ورحمته واسعة، وهي أوسع من أن تسمح بإصدار فتوى تأمر بقتل الفقراء من الرعايا (المسيحيين النسطوريين) ونهب أموالهم، والذين لم يرفعوا منذ بداية الإسلام وحتى الان السلاح بوجه المسلمين، ولم يعلنوا حرباً ضدهم". (وأعتقد أن الملا سعيد هنا هو نفسه الشيخ سعيد قائد الثورة الكردية التي عرفت باسمه)
كما يتذكر شعبنا باحترام موقف الأستاذ (جلال طلباني) بانتقاده وتنديده بجريمة سيمكو التي اعتبرها إساءة بحق سمعة نضال الشعب الكردي.
ويتذكر شعبنا باحترام موقف الشيخ (عبيد الله النهري) عام /1880م/ الذي رفض الانخراط في حملة خطط لها الأتراك لقتل المسيحيين في منطقته، وكذلك الموقف المشرف للشيخ (فتح الله) في طور عبدين الذي أنقذ العديد من المسيحيين من القتل، والذي كرمه شعبنا بتعليق صورته في ديوان "دير الزعفران" بماردين إلى جانب صور البطاركة والمطارنة. ويتذكر شعبنا باحترام أيضا موقف الأكراد اليزيديين وزعيمهم (حمو شيرو) في جبل سنجار بحماية أخوتهم المسيحيين من القتل أثناء الحرب العالمية الأولى. ويثمن شعبنا العلاقة المميزة التي تربط عائلة (البارازاني) بالآشوريين في العراق، وقبلها في حيكاري وبرزان، ومشاركة شخصيات عديدة من أبناء شعبنا في الثورة التحررية الكردية بالعراق، منهم القس (بيداري)، و(هرمز مالك جكو)، والشهيدة (مارغريت) و(فرانسو حريري) وعديد وغيرهم، هذه العلاقة التي كان من أحد أهم محطاتها حماية البطريرك الآشوري في قرية (قوجانس) بجبال حيكاري للسيد (عبد السلام البرزاني) عام /1907م/ أثناء ملاحقته من قبل السلطات التركية رغم مخاطر وتبعات هذه الحماية على حياته وحياة شعبه. هذه الحادثة التي لازال يذكرها الاستاذ (مسعود برزاني)، ويقيم ويثمن عاليا موقف البطريرك والآشوريين عموماً.
كما لا ينسى شعبنا موقف السيد "أوجلان" الايجابي في تجاوبه الفوري مع طلب تقدم إليه وفد المنظمة الآثورية الديمقراطية بتحييد ما تبقى من أديرة وقرى سريانية في جنوب شرق تركيا عن الصراع الدائر بين الثوار الأكراد والجيش التركي، حيث كان قد نتج عن هذا الصراع انتقام السلطات التركية من عديد من هذه القرى وتخريبها وتفريغها من سكانها عقاباً لإيوائهم واستضافتهم الثوار الأكراد.
ويثمن شعبنا سياسة إقليم كردستان العراق المنفتحة على حقوق شعبنا القومية وإيراد برلمانه في مسودة دستور الإقليم مادة تنص على الإقرار بالحقوق القومية لشعبنا الكلداني السرياني الآشوري السياسية والثقافية والإدارية بما فيها حقه بالحكم الذاتي في مناطقه التاريخية التي يشكل فيها أكثرية، إضافة للمشاركة المتوفرة لشعبنا بالإقليم في إدارات الإقليم، وحكومته وبرلمانه بنسبة مقبولة.
بالعودة لعلاقة شعبينا في سوريا، بعد الحرب العالمية الأولى، وفي الجزيرة السورية تحديداً، حيث ابتدأت دورة حياة جديدة بينهما، في المجال الاقتصادي استمرت وتوثقت أكثر فأكثر العلاقات التجارية والزراعية بينهما مبنية على الثقة المتبادلة، وفي المجال الاجتماعي استمرت وتعززت العلاقات الاجتماعية، بتبادل حضور مناسبات الأفراح والأتراح، وكانت الأغاني والرقصات الكردية تشكل جزءاً هاماً من حيز الأعراس لدى شعبنا إلى جانب الأغاني السريانية دون عقد وحساسيات، وكانت فرقة (آرام) الشهيرة تقدم معظم برنامجها الغنائي بالكردية، كما أن ظاهرة القرابة المعروفة بـ "الكرافة" استمرت وتوسعت أكثر من السابق، وكانت هذه العلاقة في بعض الأحيان تقارب رابطة القرابة العائلية.
أما في المجال السياسي: فقبل تشكل الأحزاب القومية لدى الشعبين، انخرط أبناءهما في الأحزاب الوطنية السورية، كـ "حزب الكتلة الوطنية" و"حزب الشعب" و"الحزب السوري القومي الاجتماعي"، وبشكل أوسع في "الحزب الشيوعي السوري" الذي رأوا فيه آلية لتحقيق حلمهم بمجتمع يسوده العدل والمساواة ومظلة وطنية وأممية يمكن أن يروا انفسهم خلالها، ووصل لقياداته العديد من أبناء الشعبين،
وفي مرحلة الانتداب الفرنسي، وبعدها في فترة الاستقلال كانت تجري تحالفات سياسية عبر قوائم مشتركة بين النخب الآشورية، والكردية، والعربية، كانت تتنافس فيما بينها تنافسا شريفاً ملتزماً بالقواعد والأسس الديمقراطية. ومن النواب الذين مثلوا الجزيرة في تلك الأعوام: (سعيد أسحق، الياس نجار، دهام الهادي، عبد العزيز المسلط، حاجو آغا، خليل إبراهيم باشا). حيث كانوا يحصلون في الانتخابات عبر قوائمهم المشتركة على أصوات المسيحيين والأكراد والعرب على السواء.
لا بد من الإشارة إلى عدة حوادث تذكرنا بما كان يجمع شعبينا من علاقة خلال تلك المرحلة، ففي الحوادث التي عرفت بـ "ثورة الجزيرة" في /5/ تموز /1937م/، حيث قاد تلك الحركة مجموعة من الشخصيات الآشورية السريانية، والكردية، والعربية للمطالبة وقتذاك بحكم ذاتي للجزيرة أسوة بحالة لواء الاسكندرون، كان من بينهم: (سعيد اسحق، ميشيل دوم، حبيب مريمو، عبد الأحد قريو، الياس مرشو) من السريان الآشوريين، و(عبد العزيز المسلط، محمد عبد الرحمن، ميزر عبد المحسن) من العرب. و(حاجو آغا، خليل إبراهيم باشا ، محمود إبراهيم باشا ، قدري جميل باشا) من الأكراد. كما أنه كان في مقابل هذه المجموعة، جبهة معارضة لهم، كانت في صف الحكومة في دمشق وكانت متشكلة من نخب من العرب، والأكراد، والآشوريين السريان، مما يؤشر ويدل على حالة سياسية متطورة ووطنية كانت سائدة في الساحة السياسية بعيداً عن الاصطفاف الديني أو القومي آنذاك.

على خلفية الفراغ الامني الذي رافق انسحاب الفرنسيين من الدرباسية عام /1946م/ وقفت عائلة حاج درويش وهي من عشيرة الكيكية الكردية إلى جانب المسيحيين ساهموا في حمايتهم في الحادثة التي عرفت بـ "طقة الدرباسية" أو "طقة الباطرية" من هجمات كانت معدة لاستهدافهم.
نستطيع القول أن الحياة استمرت طبيعية بين الأكراد والآشوريين السريان في سوريا بشكل عام وفي الجزيرة بشكل خاص وتمتنت قيم العيش المشترك، وانخرط أبناء الشعبين في الحياة السياسية من خلال الأحزاب السورية جنباً إلى جنب، وفي الحياة الاقتصادية، وفي العلاقات الاجتماعية أيضا، ويبدو أن مناخ الحياة الديمقراطية الذي كان متوفراً خصوصاً في مرحلة الاستقلال ساعد في بناء الثقة وأسس العيش الايجابي المشترك.
ونظراً لكون مجمل الأحزاب العاملة في الساحة السورية في مرحلة الاستقلال خلت برامجها من أي طروحات تتعلق بحقوق القوميات التي يتكون منها النسيج السوري، ومنها تجاهل تام بما يتعلق بطموحات شعبينا لتحقيق هويتهم وحقوقهم القومية، خلق ذلك التجاهل الحافز لملئ الفراغ وهكذا تأسس أول حزب سياسي كردي في سوريا في /14/ حزيران /1957م/ (الحزب الديمقراطي الكردي)، ودفعت الحاجة نفسها لتأسيس أول حزب سياسي آشوري بعده بشهر واحد، في /15/ تموز/1957م/ (المنظمة الآثورية الديمقراطية)، حيث نشأ الحزبان في ظل مرحلة ديمقراطية سادت سوريا آنذاك، أعتمد كلاهما نهجاً وفكراً ديمقرطياً متشابهاً، وعلى أرضية وطنية متشابهة.

ولكن للأسف أدى لاحقاً هيمنة سياسة الاستبداد وقمع الحريات والتنكيل بالاحزاب السياسية المعارضة رافقت مرحلة الوحدة المصرية السورية وتكرست خلال مرحلة هيمنة حزب البعث إلى خلق حالة من الانكفاء على الذات، والعمل السري لمجمل الاحزاب المعارضة ومنها الحركة الكردية، والمنظمة الآثورية توقف نتيجتها التواصل السياسي بسبب سياسة القمع والاستبداد، أدى كل ذلك لقطيعة شبه تامة لم تبدأ إلا في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات من القرن الماضي، بعد أن تفتحت هوامش ضيقة للعمل السياسي فرضتها آنذاك موجة التغيرات الثورية التي بدأت في أوروربا الشرقية والاتحاد السوفييتي كمحاولة من النظام للانحناء نسبيا أمام موجة التغيرات، حيث سمح النظام وقتها بهامش ضيق بدأه في انتخابات مجلس الشعب لعام /1990م/ بعدم التدخل المباشر في حيز المستقلين مما هيأ ذلك فرصة للحركة الكردية والمنظمة الآثورية حققت انجازاً في انجاح ممثلين عنها لمجلس الشعب السوري. وهيأ ذلك مناخاً مناسباً لتنشيط العلاقة الكردية الآثورية وإعادة انطلاقتها من جديد، تكرس في الاستمرار في بناء تحالفات انتخابية لاحقة في مجمل الاستحقاقات السياسية في دورات لاحقة لمجلس الشعب، والمجالس المحلية والنقابات، والمشاركة الفاعلة في مختلف الانشطة ذات الطابع السياسي والاجتماعي والثقافي، تمتنت من خلالها أواصر الثقة، والصداقة والأخوة بين شعبينا وحركتهما السياسية.
ساهمت هذه الروحية الجديدة للعلاقة بين الشعبين والحركتين في حل كثير من القضايا الاجتماعية الشائكة، والتعديات والخلافات البينية، مثال عنها انجاز المصالحة إثر مقتل شاب كردي (جوان) في المالكية إثر مشادة مع شباب سريان ربيع عام /2007م/ كان يمكن أن تتفاقم الأمور وتتجه للأسوأ لولا هذه العلاقة الطيبة والمتينة القائمة. ساهمت أيضاً هذه العلاقة في تهدئة الخواطر والاستقرار إثر حادثة ملعب الجهاد بالقامشلي في /12/ آذار /2004م/، كما كان لها دور مشابه في التهدئة والاستقرار إثر الأحداث وأعمال الشغب والمظاهرات التي أعقبت حادثة اغتيال الشيخ معشوق الخزنوي في حزيران 2005م. وهنا لا بد أن نثني على دور الأحزاب الكردية وتحليها بالحكمة وبالمسؤولية الوطنية العالية بتفاعلها الإيجابي والفوري مع مبادرات التهدئة للمنظمة الآثورية الديمقراطية والمبادرات الأخرى خلال الحدثين المذكورين.
ولا بد من الإشارة الى العمل المشترك للمنظمة الآثورية الديمقرطية وأحزاب الحركة الوطنية الكردية في "إعلان دمشق للتغيير الوطني الديمقراطي" منذ بدايات تأسيسه، ومشاركتهما في معظم الأنشطة والمحطات السياسية سواء بالندوات والمنتديات والاعتصامات، وفي لجان الدفاع عن المجتمع المدني والجمعيات المعنية بحقوق الانسان، وفي مؤتمر دير الزور عام /2005م/، واشتراكهما في تحمل أعباء وتبعات كل هذا النشاط السياسي المعارض من مضايقات وسجون ومعتقلات، وصولاً لبدايات الثورة السورية، حيث تشابكت الأيدي في المظاهرات المطالبة بالحرية والكرامة، وتعاون ومشاركة التنسيقيات الكردية والآشورية السريانية في المظاهرات في سوريا وأوروبا، وما تبع ذلك من أنشطة واستحقاقات ومؤتمرات وورشات عمل وطاولات حوار وندوات. إضافة للاشتراك في مبادرات لخلق أطر وطنية واجتماعية وتشكيل رؤية مشتركة لتعزيز السلم الأهلي ثقافةً ونهجاً ومؤسسات.
يبقى أن نقول: إننا لازلنا في بداية الطريق، ولكننا على الطريق الصحيح الذي سيوصلنا للهدف المشترك، أمامنا استحقاقات كبيرة علينا التعاون لتحمل أعبائها وينتظرنا راهناً عملٌ مشترك في إطار الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة الذي انضم المجلس الوطني الكردي إليه، من أجل تنسيق جهودنا المشتركة في الدفع نحو إنجاز نصر لثورة الشعب السوري يتناسب مع تضحياته الجسيمة يتجلى في بناء نظام مدني ديمقراطي تعددي علماني يقر دستوره بهوية وحقوق شعبينا القومية إلى جانب كل شركائنا في الوطن تحت راية، وهوية سورية تحتوي كل التنوع الرائع في بلدنا. ربما سيكون المشوار صعباً وطويلاً بعض الشيء، ربما سيحتاج الأمر لتقديم تضحيات، أعتقد أن جميعنا مستعدين وأهل لها.

س2: وفق قوانين ومقررات المنظمات الدولية والحقوقية، ومواثيق هيئة الأمم المتحدة، ولوائح حقوق الإنسان. برأيكم ما هو الحل الأنسب للقضايا القومية في بلداننا؟.

بالعودة لنصوص المواثيق الدولية التي باتت تشكل جوهر القانون الدولي، وأهمها ميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهدين الدوليين، وإعلان حقوق الأفراد المنتمين للأقليات الصادر عن الجمعية العمومية للأمم المتحدة عام /1992م/، وعديد من الإعلانات والاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الانسان، والشعوب الأصيلة ذات الصلة، يمكن لنا أن نطرح تصوراً ملائماً لحل قضايا القوميات في بلد متعدد القوميات مثال سوريا، آخذين بالاعتبار ايضاً تجارب دول عديدة تبنت دساتيرها حلولاً لقضية التعدد القومي والثقافي واللغوي، معتمدة معظمها على أشكال مختلفة للنظام الفيدرالي، وأدناه بعض أهم النصوص الواردة بالمواثيق الدولية ذات الصلة:
-المادتين الأولى والخامسة والخمسين من ميثاق الأمم المتحدة تؤكدان على المساواة التامة بالحقوق بين الشعوب وحقها في تقرير مصيرها، وعلى ضرورة تعزيز حقوق الانسان، والحريات الأساسية للناس جميعاً بلا تمييز بسبب الجنس، أو اللغة أو الدين.
-المادةالثانية منا لإعلان العالمي لحقوقا لإنسان تنص على :"لكل إنسان حق التمتع بكافة الحقوق الواردة في الإعلان، دون تمييز، بسبب العنصر، أواللون، أواللغة، أوالدين، أو الرأي السياسي، أوأي رأي آخر، ودون أي تمييز بين الرجال والنساء..."، وهذا اعتراف بالتنوع القومي والديني والثقافي،وتأكيد ضمني على حقوق الأقليات.
-المادة الأولى من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية تقول:" كل الشعوب لها الحق بتقرير مصيرها وتحديد وضعها الاقتصادي بحرية تامة، وإدارة شؤونها الاقتصادية والثقافية وتطويرها "و من المفيد ذكره أنه لا توجد حدود فاصلة بين تعريف الشعب وتعريف الأقلية، فلازال هناك

تشابك واختلاط بينهما في التعريف في القانون الدولي.
-المادةالسابعةوالعشرون منالعهد الدوليأعلاه تقول:"فيالدول حيثيوجد بهاأقليات قوميةأو دينية أولغوية،الأفرادالمنتمونلهذهالأقليات لايمكن أنيحرموا منحقهم فيالإنضماملأفراد مجموعاتهموحياتهمالثقافيةوممارسة دياناتهمولغاتهم".
-المادةالتاسعة عشرمن إعلانمؤتمر الجزائرالدوليالمنعقدبتاريخ /14/ تموزعام /1976م/ نصت على:"حين يكون شعبما أقلية ضمندولة ما، يكونالحق لأفرادهذا الشعب بأنتحترم هويتهوعاداتهولغته وتراثهالثقافي".
-إعلان حقوقالأفرادالمنتمينلأقليات قوميةأو دينية أوثقافية،الصادر عنالجمعيةالعموميةللأممالمتحدة عام /1992م/ أوضح بجلاءتام حقوقالأقلياتبحماية وتطوير هويتهاولغتهاوثقافتها،وحقها فيالمشاركة فيإدارةالمناطق التيتتواجد عليها، ومسؤوليةالدولة فيرعاية وحمايةوتطوير ثقافتها،وفي حقالمجتمعالدولي فيحماية هذهالأقليات فيحال تعرضهالانتهاكاتخطيرة تمس مصالحهاوحقوقهاالأساسية.
-مؤتمر حقوقالإنسانالدولي الذيعقد في "فيينا" عام /1993م/أكد في بيانه الختاميعلى الترابطالعضوي بينحقوقالإنسان،وحقوقالأقليات وفقإعلان حقوقالأفرادالمنتمينللأقلياتلعام /1992م/.
من خلال التمعن بهذه النصوص نجد أن حقوق الأفراد المنتمين لأقليات قومية كما يسميها القانون الدولي، والتي أفضل تسميتها بالقوميات الصغيرة العدد، أو بالمكونات القومية، ليست منة ومكرمة تقدمها الحكومات لمواطنيها، بل هي واجبة التنفيذ على كل دولة عضو بالأمم المتحدة كونها مصادقة على هذه المواثيق الدولية. وقد طبقت أحكامها معظم الدول الديمقراطية بالعالم المتعددة القوميات، واللغات والثقافات.
ومفيد أن نعرض نماذج لدساتير بعض الدول المتعددة القوميات والثقافات، كأمثلة(سويسرا، بلجيكا، كندا، العراق).
-سويسرا: تتكون من :ثلاثة مقاطعات كونفيدرالية لثلاثة قوميات، الفرنسية والايطالية والألمانية، دستورها يقر بالتعدد القومي، ويعتبر اللغات الثلاثة رسمية.
-بلجيكا: يحدد دستورها بأنها دولة فيديرالية تتكون من ثلاث مجموعات ثقافية هي المجموعة الفلامانية والمجموعة الفرنسية والمجموعة الألمانية. وتعتبر اللغات الثلاثة الهولندية والفرنسية والألمانية لغات رسمية، ويضاف لها في بروكسل العاصمة اللغة الانكليزية أيضا كلغة رسمية.
-كندا:ينص دستورها على أنها تتكون من مقاطعتين رئيسيتين (كيبك) ذات الأغلبية الفرنسية، و(أونتاريو) ذات الأغلبيةالإنجليزية. تعتبر كندارسميا دولة ثنائية اللغة، تستعمل الفرنسية والإنجليزية في الخطاب الرسمي.
-العراق: أقر دستوره لعام /2005م/ على الفيدرالية والتعددية القومية، وأنه يتكون من العرب، والأكراد وقوميات أخرى، ويحق تشكل الأقاليم على أساس جغرافي، وأقر بالحقوق الأدارية والثقافية والسياسية للأقليات القومية كالتركمان والآشوريين والأرمن وغيرهم.
أما بالنسبة للوضع في سوريا ونظراً لخصوصيته في توزع معظم أقلياته القومية في معظم المحافظات السورية، ولا يتوفر تمركز كل أقلية قومية في منطقة بعينها، أعتقد أن الفيدرالية الجغرافية، وضمان الحقوق الثقافية والإدراية والسياسية ضمن هذه الفيدراليات للأقليات القومية هو الأنسب بالحالة السورية. ويمكن أن تكون برأيي النقاط التالية أدناه تصوراًأولياً لحل القضايا القومية بسوريا:
1- إن الضمان الحقيقي للحقوق القومية وحتى للأفراد هو النظام الديمقراطي، إذ لا يمكن لنظام الاستبداد أن يوفر هذه الحقوق كونها تتناقض مع طبيعته، وعليه فإن الانطلاقة الأولى للحديث عن حل للقضايا القومية برأيي هي في اعتماد نظام ديمقراطي فيدرالي علماني تعددي، يقر صراحةً بأن سوريا دولة متعددة القوميات، يقوم دستورها على مبدأ المواطنة المتساوية، وشرعة حقوق الانسان، والاعتراف بالهوية، والحقوق القومية لكل مكونات المجتمع السوري عربأً، وكورداً، وتركماناً، وآشوريين سريان، وأرمناً، وغيرهم. تحت مظلة هوية سورية تحتوي التنوع القومي الذي تزخر به سوريا، واعتماد علم ونشيد يعكس حالة هذا التنوع.
2- اللغة العربية لغة رسمية لسوريا، واعتبار كل لغات الأقليات كالكردية والسريانية والأرمنية والتركمانية لغات وطنية واجب الدولة حمايتها وتطويرها.
3- نظام الفيدرالية الجغرافية المرنة التي تأخذ بالاعتبار التوزع القومي المنسجم قدر الامكان يناسب الوضع في سوريا، على أساس المحافظات، أو تسميتها بالمقاطعات، أو الولايات بحيث يوفر لها الدستور صلاحيات كاملة في إدارة أمورها الاقتصادية والثقافية والخدمية والاجتماعية والقضائية، وتبقى شؤون الدفاع والسياسة الخارجية من اختصاص السلطة المركزية.
4- في المقاطعة الفيدرالية يضمن حقوق كل المكونات القومية التي تتألف منها المقاطعة، وضمان مشاركتها السياسية وفق نسبها العددية، كحد أدنى، في جميع المؤسسات المحلية من حكومة محلية وبرلمان محلي وقضاء، إضافةً لبقية المؤسسات الادارية والنقابية.
5- المشاركة السياسية للأقليات القومية في المؤسسات السيادية المركزية، الحكومة والبرلمان والقضاء، يجب أن تكون مصانة، وحسب النسبة العددية للمكونات القومية، كحد أدنى، على نطاق الدولة ككل.
6- الحقوق الثقافية والإدارية والسياسية للأقليات القومية تكون مصانة دستورياً، من حق التعليم لهذه اللغات بالمدارس الحكومية والخاصة، وفتح أقسام بالجامعات للغات والآداب الخاصة بها، وحق ترخيص المؤسسات الثقافية والاجتماعية الخاصة بها، وحقها في تخصيص حصص لها في وسائلالاعلام الحكومية، وحق ترخيص الأحزاب السياسية الخاصة بها.
7- ضرورة تشكيل "مجلس أعلى للمكونات القومية" يكون معنيا بحقوقها الثقافية والسياسية والادارية وأن يعطى لكل أقلية حق الفيتو في الأمور المتعلقة بخصوصياتها القومية.
8- في المقاطعات الفيدرالية، يحق في المدن والمناطق التي يتوفر فيها أغلبية ساحقة من مكون قومي معين أن يشكل فيها منطقة إدارة ذاتية او منطقة حكم ذاتي، تكون فيها لغة هذه المكون القومي لغة رسمية إضافة للغة العربية، مع ضمان حقوق أفراد ومجموعات المكونات الاخرى المتواجدة كأقلية عددية فيها، ويمكن كأمثلة لمثل هذه المواقع المفترضة، منطقة القرى الأشورية بالخابور يمكن أن يشكل فيها منطقة حكم ذاتي، ومثال ذلك أيضا بلدة عامودا، بلدة عفرين، بلدة كوباني، وعلى هذا السياق أعتقد ليس من الخيال افتراض امكانية تطبيق نظام الادارة الذاتية حتى على أحياء ضمن المدن عندما يكون الاغلبية الساحقة من سكان هذا الحي من مكون قومي معين، وهذا الحق هو تطبيق لمفهوم الحقوق الادارية للأقليات القومية.
أخيراً أعتقد أن ما ذكرته أعلاه ليس إلا تصوراً أولياً يحتاج لمزيد من التفصيل يمكن أن يكمل باستلهام تجارب الدول المتعددة القوميات التي انتهجت الصيغ الفيدرالية حلولاً لها.

(يتبع .....)